الاقتصاد المصري في السنوات المقبلة » (المصدر نفسه) .

وعلى الصعيد نفسه فقد بدأت شركة كور نشاطها في مصر حيث « اقامت الشركة الفرعية المنبثقة عنها ، كور للتجارة ، فرعا لها في القاهرة ، بالاشتراك مع شركة تجارية مصرية ، التي ستقيم هي الاخرى فرعا لها في اسرائيل » (هتسوفيه ، ١٩٧٩/٧/١١) . وكان مندوبو شركة كور للتجارة ، قد « قاموا في اوائل شهر حزيران الماضي ، وبدعوة من شركات تجارية مصرية بزيارة مصر ومكثوا فيها سبعة ايام » (المصدر نفسه) . وقد كانت الاتصالات التي اجراها مندوبو هذه الشركة على « مستوى حكومي ، ومع شركات حكومية واوساط تسويقية وتجارية خاصة ، مغطين بذلك بمواضيع زراعية وصناعية وتجارية » حيث تم التوقيع في نهاية هذه الاتصالات على « مذكرة بين الطرفين للتعاون بينهما ، وعلى مبدأ النشاط المتبادل في الاتجاهين » (المصدر نفسه) ، عاد على اثرها مندوبو الشركة الاسرائيلية بـ « سلة من الطلبات لعرض الاسعار ، ومعطيات لاعداد مشاريع ومعلومات عن وكالات تجارية محلية في مجالات مختلفة » ومن بين هذه المجالات « انشاء مزرعة وامدادها بوسائل الانتاج ، والمبيدات والاسمدة والمعدات لحظائر الدواجن ، وشبكة ري .. الخ » (المصدر نفسه) . وكان المصريون قد « اظهروا اطلاعا واسعا على قدرات اسرائيل وانجازاتها الزراعية » ، واعربوا عن املهم دون تحفظ في ان « تكون ثمة اوساط اسرائيلية مستعدة لمنح مصر من خبرتها تجاربها في هذا المجال » (المصدر نفسه) . كما وشكلت صناعة الاغذية بكل متنوعاتها المختلفة ، والصناعة المرافقة لها ، كالتغليف والتعليب هي الاخرى « موضوعا مهما في محادثات التعاون المشترك » اما المواضيع الاخرى التي يرى فيها الجانبان المصري والاسرائيلي مكانا للتعاون ،هي « مواد البناء ، والتجهيزات الطبية وقطع الغيار المختلفة » (المصدر نفسه) . وكاستمرار طبيعي في مجال تحسين الزراعة مما جرى الاتفاق بشأنه بين الطرفين ، تندرج « مصانع في مجال تصنيع المواد الغذائية : تصفية الزيت والمعلبات والتغليف واجهزة التسويق والخ »، كما واظهر المصريون « اهتماما كبيرا في مجال الطاقة المازوتية » واعربوا عن رغبتهم في « اقامة مصنع مشترك » ، كما وهناك « طلبات كبيرة في مجال المعدات الالكترونية والمعدات المختبرية » (المصدر نفسه) .

اما بالنسبة لمحادثات النفط بين اسرائيل ومصر ، ولكل ما يتعلق بتسليم حقل النفط في الطور ، وهو ما يسميه الاسرائيليون بـ « علما » ـ في خليج السويس لمصر في شهر تشرين الثاني من هذا العام ، وفقا لاتفاقات كمب ديفيد ، وموضوع التوظيفات ، وبيع المعدات لمصر ، كما تعهد الرئيس السادات ، فقد « وصلت هذه المحادثات الى طريق مسدود » (دافار ، ١٩٧٩/٧/١١) . وكانت هذه المفاوضات التي « دارت في اللقا الرابع بين الوفدين المصري والاسرائيلي في حقل النفط المصري « ابو رديس » في ١٩٧٩/٧/٩ » (المصدر نفسه) . وكان الطرفان قد توصلا في اللقاءات الثلاثة السابقة ، التي بحثت فيها الامور التقنية المتعلقة بصيانة الحقل وتطوره الى « تفاهم كامل بكل ما يتعلق بالحاجة للحفاظ على الحقل » ، وكذلك بالنسبة « للحاجة في تطويره » . ولكن عندما عبرت المفاوضات الى الامور الجوهرية اكثر بالنسبة « للتعاون بكل ما يتعلق باعمال الحقل قبل اعادته الى مصر » فقد « وصلت المحادثات الى طريق مسدود » (المصدر نفسه) . والموضوع الآخر الذي طرحته اسرائيل في هذه المفاوضات كان « موضوع بيع المعدات التي اشترتها اسرائيل لتطوير حقل (علما) وضخ النفط فيه » ، وتقدر اسرائيل هذه التوظيفات في المعدات بـ « ٢٥ ـ ٤٠ مليون دولار على الاقل » . وفي هذا الموضوع ايضا « لم يعط المصريون جوابا ايجابيا » ، كما لم « يتفق الطرفان بعد على موضوع تزويد اسرائيل بالنفط بعد تسليم حقل (علما) للمصريين » (المصدر نفسه) . وكانت مصر قد وافقت على تزويد اسرائيل بالنفط بكمية توازي الكمية التي كانت تنتجها من حقل (علما) » ، اذا لم يكن اكثر من ذلك ،كماوتطالب اسرائيل بـ « تعويض مالي على التوظيفات الاسرائيلية في تطوير الحقل » (المصدر نفسه) .

وفي مجال السياحة بشنت السفينة السياحية الاسرائيلية ، جبريئيلا ، التي « عادت من رحلتها الاولى من مصر الى اسرائيل وعلى متنها ١٥ سائحا اسرائيليا في ١٩٧٩/٦/١٢ » خط السياحة بين